شركة واسط للصناعات النسيجية

بين الخصخصة والتمويل الذاتي مصير مجهول للشركة ومنتسبيها!

واسط / عامر الجعيفري

الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط احد فروع وزارة الصناعة والمعادن تعتبر اكبر منشأة صناعية في واسط وتتألف من ثلاثة معامل هي الغزل والنسيج والتكملة وقد سبق لهذه الشركة ان تصدرت شركات العراق المجهزة لوزارتي الدفاع والداخلية في العهد السابق بالتجهيزات غير القتالية اضافة الى تصدير كميات كبيرة من الالبسة المدنية الى دول اخرى وقد اصاب الشركة كساد كبير بعد عام ٢٠٠٣م تم على اثرها ترويج اشاعات تقول بان ادارة الشركة بصدد خصخصتها وهذا الامر اثار حفيظة منتسبي الشركة الذين خرجوا بتظاهرات للتنديد بهذا الاجراء قائلين ان بيع الشركة للقطاع الخاص سوف يؤدي الى طردهم من وظائفهم وهذا الامر دفع بادارة الشركة الى التفكير بحلول اخرى لتجاوز الكساد الذي تعاني منه وبالتالي عدم اللجوء الى خصصتها ومن بين الحلول التي كانت ولاتزال محط انظار ادارة الشركة الحصول على عقد يجيز لها تجهيز وزارة الدفاع بالتجهيزات غير القتالية ورغم اعلان الشركة في وقت سابق الفوز بمناقصة لتجهيز الجيش بالملابس العسكرية لقاء مبلغ قدره مليار وربع المليار دينار عراقي الا ان الاتفاق لم يتم تنفيذه الى الان دون معرفة الاسباب وليبقى واقع الشركة على ماهو عليه ولغرض معرفة تفاصيل اكثر عن واقع شركة الصناعات النسيجية التي تأسست عام ١٩٦٦ م ووصل عدد منتسبيها ٥٤٣٠ مابين مهندس وفني وعامل كانت لنا جملة لقاءات مع المسؤولين فيها واول من تحدث الينا معاون مدير الشركة المهندس محمد زياد عبيد قائلا ان الشركة تمر بظروف صعبة افقدها اهميتها التي اتصفت بها لسنوات عديدة بعد تأسيسها باعتبارها شركة عملاقة في ميدان الصناعة العراقية استطاعت ان تسد متطلبات السوق العراقية من الاقمشة والملابس اضافة الى توفيرها لفرص عمل شملت المئات من المهندسين والفنيين والعمال طوال العقود الثلاثة التي اعقبت تاريخ تاسيسها وعن الاسباب التي تقف وراء تراجع عمل قال " تقادمت مكائنها بمرور الزمن ووصلت الى حد الاندثار الفيزياوي الكامل في نهاية اعوام الثمانينيات من القرن الماضي " واكد عبيد ان اخر تحديث لمكائن الشركة تم في مرحلة التسعينيات وشمل بعضا من مكائن معمل الغزل الالي واجزاء من سلسلة تحضيرات المعمل بالاضافة الى مكائن معمل النسيج ولم يبادر الى تحديث المكائن في الشركة طوال الفترة التي اعقبت التحديث المذكورة آنفاً واضاف ان الشركة العامة للصناعات النسيجية التي تعود ملكيتها لوزارة الصناعة قد تم رفع كل اشكال الدعم عنها باستثناء ما يتعلق بدفع رواتب منتسبيها ووصل تدني الانتاج فيها الى درجة ٢٠٪ بالقياس الى الطاقة التصميمية للشركة ولم يخف معاون مدير الشركة وجود تاثير سلبي لتدني الواقع الامني على واقع الشركة بقوله " الوضع الامني المتدهور لايسمح بالاستمرار العمل في معامل الشركة الثلاثة لاكثر من ١٢ ساعة يوميا فيما كان العمل في السابق مقسماً وفق وجبات عمل تستمر لمدة ٢٢,٥ ساعة يومياً وهذا ساهم في اضعاف انتاجية الشركة بصورة عامة " كما اكد ان مسألة تدني مرتبات منتسبيها بالقياس الى ما يتقاضاه بقية موظفي دوائر الدولة ساهم هو الاخر في اضعاف الطاقة الانتاجية بالاضافة الى ان اعتماد التمويل الذاتي في سد نفقات ومتطلبات الشركة وعدم اسهام النظام الحكومي نظرا لاتباع نظام (السوق الحرة) في ايجاد فرص المنافسة ادى الى تدني مبيعات الشركة وبالتالي فقدانها للسيولة النقدية وهذا امر يهدد الشركة بالتوقف التام عن العمل.

وعن امكانية تفادي توقف الشركة العامة للصناعات النسيجية عن العمل نتيجة اتباع اسلوب التمويل الذاتي بموجب نظام السوق الحرة قال مدير معمل النسيج في الشركة المهندس ياسر نعمة ادريس " قيام الحكومة بدعم الشركة العامة للصناعات النسيجية واتباع نظام التمويل المركزي السبيل الوحيد لديمومة واستمرار الشركة " ويرى ادريس ان استمرار الحكومة في دعم الشركة ليس ضروريا ان يستمر الى ما لانهاية الا ان المهم ان يكون الدعم متواجدا في السنوات القليلة القادمة وعلى اقل تقدير ثلاث سنوات لان ذلك حسب قوله يؤدي الى انعاشها وتمكينها من ادارة امورها بنفسها على ان يكون هذا الدعم منصبا على توفير المواد الاولية اللازمة وتحديث الخطوط الانتاجية القديمة كما يرى ادريس ان هناك ضرورة لسن قانون يحمي المنتوج الوطني في العراق قائلا " على الحكومة سن قانون يحمي المنتوج الوطني والحد من سيطرة المواد المستوردة على السوق الاستهلاكية في العراق برغم رداءة مناشئها "

اما مدير معمل الحياكة في الشركة العامة للصناعات النسيجية المهندس محمد زغير الجعيفري فيرى ان العالم قطع اشواطا متقدمة في مجال صناعة الحياكة ولم يعد لمكائن المعمل التي كانت تصنف على انها الافضل في العالم عام ١٩٦٦ واضاف " معمل الحياكة في الكوت من المعامل المتخلفة عن مستوى معامل المنطقة والعالم " ان قدم المكائن ليس السبب الوحيد لتصنيف المعمل على انه متخلف ولكن عدم معرفة واطلاع المهندسين والفنيين في المعمل على اخر التطورات الصناعية لاسيما في مجال الحياكة كان سببا اخر في هذا التخلف

من جهته يقول احد منتسبي الشركة المهندس فاضل مفتن الركابي أن هناك ضرورة لوجود الجهاز الرقابي على الانتاج المتمثل بالسيطرة النوعية قائلا " السيطرة النوعية يجب ان ترافق جميع مفاصل العمل في الشركة بدءا من لحظة تسلم المواد الاولية ولغاية الانتهاء من تصنيع المادة المنتجة " ويرى الركابي ان اتباع هذا الاسلوب الذي كان معمولا به في السنوات السابقة له مردود ايجابي على استمرار الشركة وعدم الاضطرار الى غلقها لاسباب مادية لان الناتج في حال كان جيدا سيزيد من فرصة بيعه في الاسواق المحلية وربما سيسهم في ايجاد منفذ خارجي لتسويقه ويؤكد الركابي ان انتاج الشركة الحالي رديء بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الشركة برغم محاولات القائمين على شؤون الشركة المتخصصين بتحسين الانتاج

اما مدقق الحسابات الاقدم في الشركة صالح سلطان الدريعي فيرى ان دعم الانتاج الوطني وانقاذ شركات الصناعات النسيجية في العراق يمكن له ان يتم من خلال فرض رسوم كمركية على المنتوج الاجنبي قائلا " ان ذلك سيسهم في ايجاد توازن بين اسعار المنتوجات المحلية ونظيراتها الاجنبية "

اما مدقق الحسابات محمد كاظم حسين فيرى ان هناك ضرورة للمساواة في مسألة مقدار الرواتب التي يتقاضاها منتسبو شركات الصناعات النسيجية باقرانهم في دوائر الدولة لان ذلك بنظره يرفع ويعزز حجم الجهد الذي يبذلونه كما طالب بترحيل رواتب المنتسبين من فئة مئة الف دينار الى فئة مائتي الف دينار اسوة بباقي دوائر الدولة ايضا من جانبه قال ممثل موظفي الشركة الموظف حيدر مجيد فرج بأن انقاذ الشركة من شبح الاقفال النهائي يتعلق بامكانية تراجع الحكومة عن قرارها باعتماد التمويل الذاتي لتوفير متطلبات الشركة مشيرا في ذات الوقت الى ضرورة تعديل رواتب منتسبي الشركة التي لاتتجاوز رواتبهم ٢٠٠٠٠٠ الف دينار شهريا

كما دعا رئيس الملاحظين مرتضى عباس حمود الحكومة العراقية الى ابرام عقود مع الشركة العامة للصناعات النسيجية في الكوت والكف عن ابرام عقود مع شركات اجنبية او مع القطاع الخاص لغرض توفير منتجات تقوم شركته بانتاجها وبالخصوص وزارات الدفاع والداخلية والصحة التي باتت تستورد الالبسة العسكرية والقماش يذكر ان مدير الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط رئيس المهندسين حامد مكي الصالحي قال في وقت سابق ان الشركة حققت خلال العام الماضي ٢٠٠٦م طاقة انتاجية هي الاعلى في سنوات ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ م الا ان السبب الذي يقف وراء عدم تطوير انتاج الشركة يتمثل في اتباع اسلوب التمويل الذاتي لسد متطلبات الشركة من النفقات المالية قائلا ان تطبيقه في ظل الظروف الحالية يعد غير ذي جدوى اقتصادية لعدم قدرة الشركة على تجاوز ازمات الكهرباء والوضع الامني اضافة الى صعوبة ايجاد منافذ التسويق الخارجية.

ختاما نؤكد مجددا ان الشركة العامة للصناعات النسيجية في واسط تعد اكبر المنشات الصناعية الانتاجية في محافظة واسط وهي تعد المصدر الرئيسي لمعيشة مئات العوائل في المحافظة ويعد امر توقف العمل في الشركة وتسريح منتسبيها كارثة كبيرة سيكون لها مردود سلبي على استقرار المحافظة الاقتصادي والامني حسب توقعات الاساتذة المختصين بالشأن الاقتصادي في المحافظة وعليه هناك ضرورة ملحة للالتفات الى مسألة ديمومة استمرار الشركة في العمل.

رئيس لجنة المجالس المحلية في كربلاء:

جهود كبيرة ومشاكل كثيرة والهدف هو المواطن

كربلاء / المدى

تعد تجربة المجالس المحلية جديدة على الحياة العراقية في طريقة تنفيذها ودورها مثلما تعتبر إحدى الحلقات المهمة التي يلتقي عن طريقها المواطن بالمسؤول بشكل مباشر من دون كتب ومخاطبات يتناقلها البريد الرسمي لينتظر بعدها صاحب الشأن وقتا طويلا كي ينظر في قضيته من والى الدائرة المعنية..هذه التجربة التي ما زالت فتية إلا إن الحديث عنها يعني الدخول في تفاصيل مقدار نجاحها وفشلها إن كان هناك نجام أو فشل لان القائمين عليها لهم اتصال مباشر بالمواطن إن كان من ناحية تسهيل الخدمات المقدمة له أو من ناحية وضع برامج الاعمار التي تحتاجها المناطق التي يخدمونها بعد أن تم انتخابهم ليكونوا الصوت الذي يصل أسرع الى المسؤولين لأنهم يختصرون القنوات والطرق الموصلة في هذا الزخم من الحياة ووقائعها.

وتجربة المجالس المحلية في كربلاء تجربة لا يرى المواطن مدى نجاحها مثلما لا يرى مقدار فشلها وربما هو بعيد عنها وان كان قريباً منها في الوقت نفسه لان هناك علاقة بين الطرفين وخاصة في عملية توزيع المشتقات النفطية التي يقوم بها أعضاء المجالس المحلية.

ومن اجل التعرف على هذه التجربة التقينا أمين مجلس محافظة كربلاء ورئيس لجنة المجالس المحلية فيه حميد الهلالي لسبر غور هذه التجربة التي عليها الكثير من الاعتراضات مثلما لها الكثير وان بمستوى اقل في شكرها.

المجالس ودروها في العمل

لكل شيء بداية ولكل شيء طريقة في العمل..ولان المجالس المحلية ربما تكون جديدة على المشهد العراقي فان المواطن يتساءل عن اهمية المجالس المحلية ودورها في الحياة الجديدة وكيف تستمد شرعيتها في العمل

يقول رئيس لجنة المجالس المحلية..إن لجنة المجالس المحلية هذه هي إحدى اللجان المشكلة في مجلس محافظة كربلاء المقدسة والتي بدورها تستمد شرعيتها أولا من قانون ٧١ الذي شكلت بموجبه مجالس المحافظات ونص على تشكيل مجالس أحياء واقضية ونواحي المحافظة وقد أعطى هذا القانون هذه المجالس الصفة الشرعية والقانونية والتي بموجبها أوكل إلى اللجنة جملة من المهام الكبيرة توزعت على اتجاهات مختلفة لاسيما الاتجاهات الأمنية والتي ينظر بها إلى عملية متابعة وتدقيق سجلات المفصولين السياسيين ومراقبة الوضع الأمني في الأحياء والاقضية والنواحي. واللجنة كشفت عدداً كبيراً من العمليات الإجرامية والعصابات.

ويضيف الهلالي..أما فيما يتعلق بما قدمته اللجنة فقد أسهمت في الجانب الخدمي وكان لها دور كبير في توزيع مادتي النفط والغاز وكذلك الإسهام في إصلاح التكسرات في أنابيب المياه والمجاري وأعمدة الكهرباء إضافة إلى رفع المشاريع ومتابعتها..وللجنة عمل اخر يتصل بالجانب الديمقراطي فقد أسهمت اللجنة في التوعية الجماهيرية في الجانب الديمقراطي إضافة إلى إسهامها في عملية شبكة الحماية الاجتماعية وتوزيع المساعدات على المحتاجين و التي تصل عن طريق الوكالات الدولية وكذلك إجراء جرد شامل لجميع أبناء المحافظة والحالات الخاصة لاسيما في المستوى المعيشي لمن هم دون مستوى خط الفقر والأرامل وعوائل الشهداء و قامت اللجنة بجهد كبير في عملية الاستبيان عن المتجاوزين والذي كان في مستوى الإبداع لما نظمته من معلومات قيمة ودقيقة إذ شملت ١٣ ألف استمارة يضاف إلى ذلك جرد المهجرين والعاطلين وبلغ العدد أكثر من ٣٠الف استمارة.

جهد استثنائي في عملية الإعمار

كربلاء تشهد عملية اعمار لاسيما البنى التحتية والآن المواطن يبحث عن انعكاس هذه المشاريع على مظهر المدينة وعن عملية الاعمار التي تشهدها المحافظة ومدى انعكاسها الايجابي لدى المواطن..إلا إن المواطنين يقولون إن انعكاس الاعمار لم يظهر بعد للعيان؟

يقول الهلالي.. بما يتعلق بعملية الإعمار فأن هناك جهدا استثنائيا بذل في مجال عملية الإعمار ولكن هذا الجهد كان بشكل كبير في الخدمات التحتية غير المرئية والتي استحوذت على جهود المجلس لاسيما خدمات المجاري والماء وكذلك خدمات الطرق والجسور، ونظرا لما يبديه المواطن من رغبة في رؤية منظورة واضحة للعيان كما هو الحال في محافظة النجف الاشرف لذا كانت المقارنة دائما ظالمة للحكومة المحلية ويشاع في الشارع إن الإعمار لم يكن في المستوى المطلوب ولكن في الحقيقة إن ما أنجز في كربلاء من مشاريع البنى التحية هو عظيم لاسيما مجمعات الماء وشبكات المجاري وبمبالغ خيالية برغم أن بعض المقاولين في مشاريع أخرى منها طرق في أحياء الشهداء والنصر والتعاون لم يحققوا الربح المطلوب مما أدى إلى تعثر هذه المشاريع وزيادة نقمة المواطن.

توزيع المشاريع ودور المجالس

أرضاء الناس غاية لا تدرك ولكن تبقى الأمور تتعلق ببعضها البعض لاسيما ما يتعلق بتوزيع المشاريع على أقضية ونواحي المحافظة التي أخذت النصيب الأكبر من حديث المواطنين..لذلك فان السؤال الذي يطرح نفسه ما دور المجالس المحلية في عملية توزيع المشاريع؟

يجيب الهلالي..كان هناك مطلب دائم وأساسي واعتقد انه حل نهائي لمشكلة توزيع المشاريع واعتبره جزءا من عملية التغيير التي تهدف إلى إشراك المواطن في البناء والتخطيط للمستقبل وهذا المطلب يكمن بان ترفع المشاريع لكل حي ومنطقة أولا عن طريق المجلس المحلي والمختار وبعد عقد اجتماع لأبناء المنطقة وتحديد الأولويات ومن ثم النظر في تلك المشاريع في ضوء ما متوفر من إمكانات إضافة إلى المراقبة والمتابعة من المستفيدين وهم المجالس المحلية والمخاتير وهذا معمول به في اغلب الدول الديمقراطية العريقة و نتمنى أن يتم تبني هذا الرأي.

مهنية الأعضاء والمشتقات النفطية

المجالس المحلية قد تفرز دخول عناصر غير مهنية أو اختصاصية مما يشكل تدخلها في نوعية المشاريع أو طرحها أو المطالبة بها نوعا من الإرباك في العمل لتأتي بعدها عملية الإشراف لان الذين تم اختيارهم أو انتخابهم لعضوية المجالس المحلية لا يمتلكون الكفاءة أو المقدرة أو المهنية العلمية..ويقول المواطنون إن عملية توزيع المشتقات النفطية واحدة من العوائق التي يعانيها المواطن في الحصول على حصته من النفط أو الغاز السائل وحتى زيت الغاز..فكيف هي المعالجة؟

أجاب الهلالي.. إن المراقبة التي ندعو إليها هي عملية نقل المعلومة من دون التدخل في سير العمل ولكن لا يمكن أن نختزل كل المواطنين على أساس عدم المعرفة بل إن هناك في مجالسنا من يحمل شهادة دكتوراه وفي اختصاصات متعددة علما إن اغلب المجالس لديها مهندسون وفنيون وإشرافهم لن يكون حجر عثرة بل لتعزيز دور المهندس وإيقاف حالات التلاعب لاسيما ان هناك سمة عامة مفادها إن اغلب المقاولات يعتمد فيها الربح على حساب التنفيذ الدقيق للكشف المعد..وفي موضوعة توزيع المشتقات النفطية على الموطنين فإنها مهمة من صلب مهام هذه اللجنة ولها آلية توزيع تتم وفق نظام الكوبون الذي ألغى وبشكل نهائي عمليات التوزيع العشوائية أو عمليات التلاعب والسرقة لهذه المنتجات ويعتمد هذا النظام على البطاقة الأصلية أما دور المجالس المحلية فانه ينحصر في تسليم كوبونات الغاز بعد جمعها من المواطنين إلى لجنة الانسيابية واللجان المشكلة في معمل الغاز لغرض تدقيقها وختمها واعتمادها ويقوم المجلس والمختار بالتساوي بتسلم الكمية وتوزيعها تحت إشرافهما وعلى البطاقات المستلمة..ويشير الهلالي إلى إن هناك مشاكل بكل تأكيد وأصل المشكلة يكمن عندما يتعذر الحصول على المنتج لأسباب كثيرة ولفترات طويلة وفي هذه الحالة يزداد الطلب بشكل جنوني مما يؤدي إلى عدم وصول الحصة كاملة وهنا تثار الإشكالات والاتهامات كون أن بعض المنتج يسرب الى خارج المحافظة ويباع بأسعار خيالية مما يولد ارتفاعا في أسعار المشتقات النفطية يعود لقلة المنتج لبعض المواد وعلى سبيل المثال فان سعر برميل النفط وصل إلى سعر عالٍ والسبب هو لقلة منتج مادة الكاز إذ يقوم البعض بخلط مادة النفط مع مادة زيت المحركات لغرض تشغيل المولدات علاوة على إن بعض النفوس الضعيفة مازالت تعمل على تهريب المشتقات النفطية برغم كل الإجراءات المشددة وهذه هي الطبيعة البشرية..ويوضح الهلالي الى ان هناك مشكلة اخرى تتعلق بتفاوت كمية المشتقات النفطية بين المحافظات والسبب يعود عملية التجهيز إذ أن بعض المحافظات تجهز بحصة كاملة والبعض الآخر بحصة اقل مما يؤدي إلى تفاقم الطلب بمتوالية عددية رياضية..وأشار إلى أن سعر المنتجات النفطية ثابت في كل إنحاء العراق معلنا بان اللجنة مستمرة في توزيع المواد على المواطنين لحين سد حاجتهم بالكمية المقررة قانونا والبالغة ٢٢٠ لترا حسب قرار وزارة النفط وبواقع دفعة واحدة لفصل الشتاء القادم.

البغداديون يقترحون السبل لتحسين الوضع الامني

بغداد / ابو مهند الأمين

اجرت (المدى) استطلاعا بين البغداديين بشأن الوضع الامني في بغداد والوسائل الكفيلة بتحسينه الا ان جميع من استطلعت آراؤهم اجمعوا على ضرورة دعم ابناء الشعب لاخوانهم في الاجهزة الامنية للقضاء على الزمر الارهابية ومن اجل استتباب الامن في عاصمتنا الحبيبة.

المحامي محمد موسى حسين يرى ان افضل السبل هي:

-اتفاق جميع الكتل السياسية على خدمة الشعب.

-تسريع عمل المحكمة الجنائية الكبرى في محاكمة مرتكبي الجرائم بحق الشعب.

-زيادة عدد مراكز ونقاط التفتيش لجميع المناطق الساخنة التي طالتها يد الارهاب ومراقبة تلك المناطق خشية عودة الزمر الارهابية اليها.

-حماية المناطق المحادة لبغداد والطرق الخارجية المتصلة بها بصورة دائمية لضمان سلامة الداخلين لبغداد والخارجين منها، والاهم من ذلك حماية مواطني بغداد.

اما المواطن حسين جاسم الحالوب (اعمال حرة) فقد اكد ان ما يعجل من سيطرة الدولة على الشارع البغدادي هو وجود قوات ثابتة من الجيش والشرطة في المناطق الساخنة مثل: الري والمواصلات والدوانم والشرطة الخامسة في جانب الكرخ التي كثيرا ما تتعرض الى الخروقات الامنية واهمها الهاونات الطائشة ورمي القناصة والهجمات الارهابية التي يذهب ضحيتها الابرياء. وان اهالي تلك المناطق والمناطق المجاورة مثل الاعلام والسيدية والرسالة والشباب التي هي الاخرى لا تسلم مما يحدث في المناطق المحادة لها من خروقات امنية، يطالبون المسؤولين في خطة فرض القانون بأن يتم إرسال القوات اليهم لحمايتهم.

كما اكد ضرورة تعاون المواطنين مع قوات الجيش والشرطة اذ ان التعاون مع تلك القوات سوف يسهل عملها ويقلل الخسائر بين المدنيين ويساعدها على انجاز عملها باسرع ما يمكن.

السيدة ام محمد (مدرسة) اشارت الى ان وجود الاجهزة الكاشفة للمتفجرات عند قوات نقاط التفتيش كفيل بالحد من الاعمال الارهابية التي تستهدف الابرياء من ابناء شعبنا النجباء كما اكدت ان مشروع المصالحة الوطنية من العوامل المهمة في تطوير خطة فرض القانون.

اما المشرف التربوي الاستاذ داود سلمان فقد اوجز تحسن الوضع الامني بالاتي:

١- يجب تكريم القطعات سواء كانت في نقاط التفتيش او التي تقوم بعمليات دهم لأوكار الارهابيين التي تنجز واجباتها على احسن ما يرام كذلك يجب محاسبة المقصرين في اداء الواجب.

٢-لا بد من بسط الدولة سيطرتها على جميع المحافظات خاصة المحادة لبغداد العاصمة مع وجوب زيادة اعداد القوات المنفذة للخطة.

٣-ان للاعلام دورا مهما في تطوير عمل الاجهزة الامنية ونجاحها من خلال اسهام وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في اشاعة روح المحبة ونبذ العنف. وان تكاتف المواطنين في ما بينهم وتعاونهم مع السلطات يحد من العمليات الارهابية، ويجب افهام المواطنين بأن الخطة وضعت لمصلحتهم، ومن اجل ان يسود القانون وتختفي الفوضى.

٤-مسك الحدود مع دول الجوار ووضع ضوابط لاقامة العرب والاجانب في العراق.

٥-ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل حتى لا ينحدروا في طريق الشر والجريمة.

المواطن ابو محمد (موظف) بدوره اكد ان ما يطور الخطة الامنية(فرض القانون) هو ان تعمل الكتل السياسية العراقية كافة على معاضدة الحكومة الشرعية لان ذلك يسرع من عمل القوات المكلفة بفرض القانون كما ان ذلك يصب في مصلحة جميع العراقيين كما اكد ان تطبيق مبدأ الثواب والعقاب مع منتسبي قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية سيكون حافزا للمخلص ورادعا للمسيء والمتلكئ.

اما الأستاذ سلمان الزبيدي (مدير متوسطة) فقد اكد ان ما يسهم في اشاعة الامن والامان في بغداد العاصمة هو:

١-تأمين جميع مناطق بغداد امنيا.

٢-الاسراع بتدريب القوات العاملة في الخطة على اجهزة الكشف عن المتفجرات التي استوردتها الدولة مؤخرا لاستخدامها في نقاط التفتيش وفي عمليات دهم المخابئ واوكار الارهابيين والبساتين لان التقنية الحديثة الموجودة فيها كفيلة بالكشف عن السيارة المفخخة والعبوات والاحزمة الناسفة.

٣-يجب ان يكون عمل الاجهزة الامنية واضحا وجليا لان ذلك يدعم الخطة الامنية ويطورها. اذ لم يلحظ المواطنون ذلك.

ابو هشام (مدرس) قال: ان ما يساعد على استتباب الهدوء والطمأنينة في بغداد هو ان تكون هناك نقاط ثابتة للتفتيش في جميع مناطق بغداد خاصة الساخنة منها كي يحس المواطنون بالامان. وان وجود تلك النقاط يفوت الفرصة على الارهابيين للقيام باعمالهم الدنيئة كما اكد وجوب تفعيل دور لجنة الحشد الجماهيري من خلال تشكيل اللجان الشعبية في جميع مناطق بغداد يشترك فيها جميع اطياف المجتمع، واخيرا طالب الحكومة الوطنية بمقاضاة القنوات العربية التي تحث على التناحر وتدعو الى الطائفية وبث الفرقة بين ابناء الشعب.

اما المواطن علي زنكنة (مهندس متقاعد) فاكد ان المضي قدما في مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني له الاثر البالغ في استتباب الامن في عاصمتنا الغالية والابتعاد عن الانانية والتعصب الطائفي الاعمى والرجوع الى جادة الصواب من خلال المحبة والالفة والتكاتف بين ابناء الشعب هو الذي سيوصلنا الى بر الامان ويعجل بنجاح الاجهزة الامنية في عملها.

كما اكد ضرورة توحيد الخطاب الاعلامي خاصة لدى اعضاء مجلس النواب لان ذلك يصب في مساعدة الدولة في مساعيها اشاعة الامن في بغداد.

ويقول المواطن ابو مريم (موظف): ان الوسائل المثلى لتطوير خطة فرض القانون تأتي عبر النقاط الآتية:

١-تفتيش السيارات في نقاط التفتيش الثابتة تفتيشاً دقيقاً حتى لو كان ذلك على حساب وقت المواطنين لان الحفاظ على حياتهم هو الاهم، اذ ان الارهابيين يستغلون اية ثغرة او خلل امني ليقوموا بأفعالهم الجبانة وهذا ما حصل فعلا في اكثر نقاط التفتيش الثابتة والمهمة حيث لا يتم التفتيش بصورة دقيقة وفي اغلب الاحيان لا يكون هناك تفتيش اصلا انما فقط تأخير وازدحام السيارات الذي يولد تململا وتذمرا لدى الناس وان الزحام بحد ذاته له مردودات سلبية اذ يعمد المجرمون الى تفجير السيارات المفخخة لتكون الضحايا اكثر.

٢-لا بد من ان يتعاون كل الخيرين ويتكاتفوا في ما بينهم من اجل انجاح خطة فرض القانون وذلك من خلال الاخبار عن الاشخاص المريبين والسيارات المريبة ليفوتوا الفرصة على اعداء العراق لتحقيق اهدافهم الدنيئة في النيل من الشعب العراقي ومحاولتهم افشال الخطة الامنية عبر استهدافهم الابرياء بالهاونات واعمال القنص ليولدوا الاحباط لدى الناس.

ولكن هيهات هيهات العودة الى عهد الدكتاتورية والعبودية فقد اختار العراقيون الديمقراطية طريقا لهم وقالوا كلمتهم عندما خرج اثنا عشر مليون مواطن متحدين الارهاب والتفجيرات الجبانة. ان الارهابيين في انفاسهم الاخيرة بعدما قتل الكثير منهم واعتقل الكثير منهم ايضا فقد ضاق الخناق عليهم. وما اعمالهم الاخيرة الا دليل على خيبتهم.

٣-رفع الحصانة عن النواب الذين تثبت ادانتهم وتقديمهم الى المحاكم لينالوا جزاءهم العادل وليكونوا عبرة للاخرين.

٤-يجب على الدولة توفير الخدمات للمواطنين مثلما وعدت بها مثل تعيين العاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الضرورية مثل الغاز والبنزين والنفط بصورة خاصة لان الشتاء على الابواب.